

## سأعمل على إقرار قانون تعيين القياديين عمر الطبطبائي: أ دعم الإجراءات الإصلاحية لوزير الأشغال

**أهمية حماية الوزير  
من الهجوم غير  
المبرر ضده لأنه  
في وزارة صعبة**



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود او



عمر الطبطبائي

قال النائب عمر الطبطبائي إن هناك تجاوزات عديدة في ترسبة المناقصات في وزارة الأشغال، مؤكدا دعمه الإجراءات الإصلاحية التي يقوم بها وزير الأشغال حسام الرومي في هذا الصدد.

وطالب الطبطبائي في تصريحه بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الوزير الرومي بأن يبقى مقاتلا في سبيل الإصلاح والاستمرار على هذا النهج، والضرب بيد من حديد تجاه أي تجاوز يرسده في وزارته. وأكد الطبطبائي أهمية حماية الوزير من الهجوم

## الغانم يهنئ نظيره في غينيا بالعيد الوطني



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية غينيا الصديقة كلاود كوري كونديانو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

ولكن «ما بني على باطل فهو باطل».

وأشار إلى أنه في إحدى هذه المناقصات تم تأهيل مكتب هندسي خلافا للشروط الموجودة في كراسة المناقصات التي كانت تشترط تأهيل قوانين موجودة في سنة 2010، مؤكدا مخالفة هذا الإجراء للقانون. وبين أن الشركات المختارة لتنفيذ المناقصات لا تمتلك الخبرة وأن هناك ظلما بينا على بقية الشركات، مستغفرا لاستبعاد جميع من تنطبق عليهم الشروط بما يعد تجاوزا على المال العام.

ديوان المحاسبة موافقته على المشروع تؤكد مدى الحاجة لإقرار قانون تعيين القياديين. وأكد في هذا الصدد أنه سيعمل خلال دور الانعقاد المقبل على إقرار مقترح قانون (تعيين القياديين)، مطالبا الحكومة بدعم المقترح حتى يتم إقراره. وبين أن وزير الأشغال يحارب لأنه أوقف بعض المناقصات بعدما كشف عن وجود أخطاء بالإجراءات، وطلب المشورة من الفتوى والتشريع والجهات القانونية، معتبرا أن هذا الإيقاف قد يؤخر المشروع

غير المبرر ضده لأنه في وزارة (صعبة)، مستغفرا ما سمعه عن رغبة الوزير في عدم الاستمرار في منصبه، معلقا «عليك أن تظل مقاتلا مع جيش الحق ضد الفساد والله يكثر من أمثالك». وقال الطبطبائي إن لديه بعض الاستفسارات موجهة إلى وزارة الأشغال وهيئة الطرق، بشأن محاربة بعض الجهات التابعة لهما لعدم إيقاف بعض المناقصات التي تمت خلال الفترة الأخيرة. واعتبر أن استماتة بعض القياديين وبعض النواب في تأهيل شركتي برغم سحب

اللجنة ترفع تقريرها إلى المجلس قبل بداية دور الانعقاد

## «المالية» نقلًا عن الحكومة: البرنامج الوطني للاستدامة يعالج أوجه الهدر ويوفر فرص عمل ولا يتضمن فرض رسوم ولا ضرائب

مشددا على أهمية تفعيل رقابة الأجهزة المعنية بالدولة ولا سيما بعد أن وصل الشعب إلى مرحلة كبيرة من الإحباط نتيجة الخلل والتجاوزات. وأشار إلى أن الحكومة وعدت بتقديم برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الأسبوع المقبل متضمنا الردود على ما طرح خلال مناقشات اللجنة المالية، ومن ثم سيتم رفع التقرير إلى مجلس الأمة قبل دور الانعقاد المقبل. وقال خورشيد: «عندما يكون التقرير جاهزا بشكل متكامل سنناقشه بشكل أشمل مع الإعلاميين»، مبينا أن المشروع ضخم ويفترض أن تركز الدولة من خلاله على محاربة الفساد والحد من التجاوزات ووضع آلية لأوجه الصرف والهدر، والحد من جلب العمالة الخارجية والاستفادة من العمالة الوطنية والخريجين الجدد. وشدد على أن تحقيق إصلاحات ملموسة يحتاج إلى عمل جماعي من الفريق الحكومي قائلا: «شهادتي ببعض الوزراء مرحوة وأشعر بما يقومون به من عمل في هذا الجانب، ولكن تعديل الدستور، وهذا بطبيعة لأنه لا يأتي بنتيجة».

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة  
بتقنية الواقع المعزز



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود او

حمل تطبيق Zappar



د. نايف الجحرف وهند الصبيح خلال الاجتماع



د. خليل عبدالله وصالح خورشيد وصفاء الهاشم وأسامة الشاهين أثناء اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

تعاون الحكومة بالسعي إلى معالجة هذه الاختلالات من خلال البرنامج الوطني للاستدامة. وأضاف أن البرنامج يتطلب تحقيق القطاع الخاص وتطوير الأداء الحكومي من خلال الميكنة وربط الأجهزة الحكومية ببعضها كما فعلت وزارة التجارة في موضوع إصدار التراخيص التجارية. وأكد خورشيد توافر الكثير من الوظائف في القطاع الخاص، ولكنها تحتاج إلى نبات صادقة من قبل الحكومة وتطبيق سليم،

على القطاع الخاص من خلال المناقصات والمشاريع الكبيرة التي تطرحها الدولة لإلزامه بتوظيف المواطنين. وأشار إلى أن المسؤولين في وزارة التجارة شرحوا للجنة توجه الوزارة لتحسين البيئة الاقتصادية، وأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه صندوق «المشروعات» في معالجة خلل الميزانية العامة. وأكد خورشيد وفلت إلى أن وزيرة الشؤون للصرف، معربا عن أملة في

العهد كما أبلغنا وزير المالية. وأفاد بأن اللجنة ركزت خلال اجتماع أمس على مواضيع عدة بشأن هذا البرنامج من أبرزها إجراءات وضع الميزانية على الطريق الصحيح، كاشفا في هذا الإطار عن أن وزير المالية ذكر أن هناك مشروعا بقانون جديد سيحال إلى مجلس الأمة يعالج الاختلالات الموجودة في الميزانية العامة. ولفت إلى أن وزيرة الشؤون تطرقت بدورها إلى موضوع التركيبة السكانية والضغط

وألية للتخفيف. وأوضح أن برنامج الاستدامة المالية يتضمن جانباً رقابياً وتقيدياً لأداء الحكومة ومعالجات لأوجه الهدر والصرف في الجهات الحكومية. وأضاف أن مشروع القانون الجديد موجود في إدارة الفتوى والتشريع وعندما تنتهي منه الإدارة ستحيله الحكومة للمجلس، وسيعالج الكثير من الاختلالات الميزانية العامة للدولة مثلما فعلت الحكومة الآن في إغلاق نسبة كبيرة من حساب

أسبوع إلى اللجنة المالية من أجل إعداد تقريرها النهائي ورفعها للمجلس. وأكد أن البرنامج الوطني لا يتضمن رسوما ولا ضرائب إلى الآن حسب ما سمعنا من الحكومة، مشيراً إلى أن الرسوم والضرائب تتطلب إصدار تشريع من مجلس الأمة. وبين أن البرنامج الوطني للاستدامة لا يحتاج إلى تشريعات كما هو الحال مع الوثيقة الاقتصادية، بل هو برنامج حكومي يهدف للإصلاح الاقتصادي ويتطلب خطة عمل

اللجنة لن تصوت على التقرير الخاص بالبرنامج الوطني للاستدامة، وإنما ستكون هناك توصيات ترفع للمجلس بناء على ما ذكرته الحكومة للجنة. وأشار إلى أن وزيرة هند الصبيح نظرا لكونها وزيرة التخطيط والمسؤولة عن الجانب الاقتصادي فقد وعدت بأن تعمل بالتنسيق مع بقية الجهات الحكومية على جمع المواضيع والأفكار التي طرحت خلال اجتماع اللجنة وترسلها خلال

سامح عبدالحيظ

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية بناء على تكليف من المجلس بحضور وزير المالية والشؤون وممثلين عن وزارة التجارة والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمجلس الأعلى للتخطيط وهيئة القوى العاملة. وأوضح رئيس اللجنة النائب صالح خورشيد، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن فكرة برنامج الاستدامة المالية والاقتصادية نشأت لدى الحكومة بعدما تبين لها أن الوثيقة الاقتصادية تحتاج إلى إجراء تعديلات تشريعية فتوجهت إلى وضع البرنامج لمعالجة اختلالات الميزانية العامة ومعالجة أوجه الهدر والصرف فيها. وأضاف أن الحكومة تهدف من البرنامج أيضا إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل والتوجيه السليم للخريجين الجدد في سوق العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص. وأكد خورشيد أن

## الفضل يطالب النواب بالالتفات لمصالح الناس والتجهيز لدور الانعقاد ودراسة البنود التاريخية والدستورية لموضوع العفو العام

في مكان آخر، ومنها العفو الذي اختصه عند الأمير طه للمادة 75 من الدستور: «لأمير حق إصدار العفو الخاص أما العفو العام فلا يصدر إلا بقانون»، ولم تقل المادة أن من حق النواب التقدم باقتراح العفو، كما هو الحال مع تعديل الدستور إذ تنص المادة على أن للأمير أو غالبية أعضاء المجلس التقدم باقتراح تعديل الدستور، وهناك بطبيعة الحال آلية لذلك. وتسأل الفضل: متى حصل أن تقدم برلمان ما باقتراح العفو؟ لافتا إلى أن هذا حصل ربما في لبنان العام 1991، داعيا النواب إلى التحقق والتدقيق أكثر، إذ أن العفو العام لا يشرع إلا للكوارث والانقلاب على الحكم وتغيير طرا على شكل الدولة، والسوابق التاريخية خير دليل على ذلك. وقال: أرجو أن يتسع صدر الأخوة النواب لمن قلته فلا يوجد إساءة لهم لكن كلامهم مردود عليهم من فوق إلى تحت، ومن يرونهم ابطلا إبراهيم آخرون في المجلس غير ذلك، فعندما تطلق عبارات الإساءة بمقام سمو الأمير نقولها قولا وبتعب ذلك بفعل، ونحن نكرم مقامه عن مثل هذه الأفعال، أما محبة الأمير ثم تتحرك للعفو عن تعريض لسموه من دون تكدي عناء الاعتذار، وحتى الاعتذار فانا سمعت أحد النواب يتحدث عن اعتذار في الغرف المغلقة رغم أن الإساءة للأمير حصلت في العلن، وتساءل: هل يعقل وبعد مرور سبع سنوات ان يعتبر البعض هذه الأفعال المجرمة بأنها مفرجة؟ فلا يوجد أي بادرة ولا إشارة من تراجع عن تلك الأفعال، علما أنه لا يتحرك هذا البعض من أجل شباب قاموا بنفس الأفعال ولنفس المبدأ، فدفعوا ثمن صناعة نمور من ورق.

الحال في الإشادة بسمو الأمير. وأشار الفضل إلى أن سمو الأمير في قلب الموضوع وهو الذي يتحدثون عنه في كل ندوة يتحدثونها ويشارن له مباشرة في جملهم التذنيديية وفيها ازدياء، وهذا الانقلاب كان على حكم تحت يد سمو الأمير، وإذا تبون تغمضون عيونكم وتنبون تمثال كيفكم، وإذا كانوا عنكم ابطل فهم لدينا ليسوا ابطلا أبدا بل هم فارون من وجه العدالة ومن سنتين حكم، حين أول تذكرته على تركيا وهؤلاء نمور من ورق وخواء من شجاعة وصملة ولا يوجد مبدأ فعلي إنما كانوا جزءا من ربيع عربي حقير، الله جاننا من شره وعواقبه، وكانت البلاد ان تضيع بسبب هؤلاء الذين يريدون أن يتم بناء تماثيل لهم. وقال ردا على سؤال: أنا مع الذهاب إلى المحكمة الدستورية في موضوع العفو، نعم لست خبيرا دستوريا لكني اجتهد، ومن يفضل هو المحكمة الدستورية التي تعطينا الرأي النهائي، ما يصير، وحتى موضوع خلو المقاعد فالنائبان ما يصير نكرم دوائرهما من شأن آخرين، وهناك من يرى أن التصويت على العفوية هو من يقرر، وبالتالي المحكمة الدستورية خير من يحسم الأمر.

الاطياف السياسية في الكويت يجب ان تسمعوهما فلستم الوجدين، خاصة ان هناك كمية من اهل الكويت لا يقبلوا ولم يقبلوا بالذي علمتموه او الذي عملته جماعتكم الذين نتادون بالغفو عنهم، ومن ألب على نظام البلد ودعا للخروج المسلح والشباب الذين تسلقوا أسوار بيت الشيخ ناصر المحمد وفي الميدان العامة وتوثير، خاصة أنهم جميعهم كانوا لأسباب سياسية، ولماذا لا تطالبون لهم عفوا عاما ايضا؟ وقال الفضل: «لاني لا أشك بزملائي النواب لكن أقول لكم إنكم خدمت عن الجسادة وما فعلونه الآن بتفريقكم بين النواب والشباب الذين تشربون فيهم ليل نهار وتحاولون ان تتركوهم مستسلمون على المبدأ الذي حرضتموه عليهم من البداية ولا تطالبون بحقوقهم ومريمين في السجن ولم تطالب لهم احدي أي عفو سواء كان عاما او خاصا».

وأكد أن التقدم بالمطالبة محل خلاف كبير ولماذا لا نتظرون إلى بقاى الموجودين في السجن لأنهم مسجونون لنفس الأسباب ونفس العلة ونفس القرب. وأشار الفضل إلى أن الشباب هم عامل مشترك في كل القضايا لكن العامل الوحيد المختلف في قضية اقتحام المجلس هو وجود النواب وهذا ما جعل قضية اقتحام المجلس مقدسة والعفو عنها اولوية، اما الباقي فهم حطب في نار هؤلاء المعارضين وليسوا مهمين وهذا يجعلكم في تناقض كبير مع الواقع. واستغرب الفضل قول احدهم أنهم يريدون نصب تماثيل لا ان يلاحقوا، وأقول له: نحن لا نشيد النصب التذكارية لمن قال للأمير ان نسمح لك، وحتى تماثيل تمر لا نضع له، وانا امثل وجهة نظر طيف من

مشيرا الى ان منشأ الطلب هو من سمو الأمير ونفس الفقهاء الدستوريين يؤسسون لمبدأ العفو العام بأنه كان إحدى صلاحيات الملوك في السابق وترك المشرع عند انتقال الدول من النظام الملكي الأحادي والسيطرة إلى دولة المؤسسات، أحب أن يبقى هذا العفو كأحد المير التي يتميز فيها الحكام سواء كانت في الشكل الرئاسي او الملكي او الامارة. وأشار الفضل إلى ان العفو يملكه الحاكم واجهزة الدولة أنهت الموضوع الإجرائي للجريمة وذهبت للقضاء وانتهى امرها ولا يوجد دور بهذا المجتمع في القضية بعد صدور حكمها البات النهائي ولذلك يصح للأمير حق التقدم ورقت من ضمن مواد صلاحيات سمو الأمير. وأشار الفضل إلى ان الأمير ان يبرم المعاهدات وان يعفو وان يصدر وهي من صلاحياته عفوا خاصا بمرسوم، واما العفو العام فيقدم به لكن مقيد بقانون بموافقة مجلس الأمة. بل هو يكون سمو الأمير هو صحت ومنشأ الطلب.

وطالب الفضل بعدم لي اعتناق النصوص خصوصا انها ليست مطلقة ويجب الا يفهم من كل قانون أنه حق للتقدم من كل الأطراف سواء من المجلس او الحكومة، قائلا: هذا كلام خاطئ.



احمد الفضل



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود او

وضرب أمثالا بهذا الخصوص، حيث ان ميزانية الدولة تخرج بقانون، فهل استطع اننا نكتسب ان اقدم اقتراح بقانون لميزانية الكويت؟ متسائلا: هل يقبل هذا الأمر ويجوز؟ وأشار الفضل إلى ان مصدر الميزانية واقتراحها يأتي من الحكومة انما مقيدة بموافقة مجلس الأمة وهذا قيد وليس منشأ الطلب، طالبا ان تكون العملية واضحة، وكان الدستور يقول لسمو الأمير لك نواع من العفو احدهما لا تحتاج فيه احدا ومرسوم وعفو يوقع عليه مجلس الأمة ويخرج بقانون، وذلك لأن الطلب من العفو العام وهذا منطق قانوني كون العفو العام يمس أصل الجريمة ومن وضعها هو مجلس الأمة ممثل الشعب، ولذلك يجب في حالة العفو العام ان يؤخذ الإذن من مجلس الأمة الذي اصدر قانون التجريم او لا.

وقال الفضل: هي ليست تركيبة كيميائية انما تركيبات منطقية، ومجلس الأمة أقر قوانين تجرم افعالا معينة بصراحة انه كانت في الكويت لعضو مجلس الأمة ان يتقدم بالعفو، خاصة ان المادة 75

طالب النائب احمد الفضل نواب مجلس الأمة بضرورة الالتفات إلى مصالح الناس والتجهيز لدور الانعقاد المقبل ودراسة البنود التاريخية والدستورية لموضوع العفو العام.

وقال الفضل، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن موضوعنا هو موضوع رئيسي وهو رد على بعض الأخوة الزلاء الذين تطرقوا لرغبتهم في التقدم باقتراح بقانون للعفو العام استنادا إلى المادة 75 من الدستور.

وأضاف الفضل: تأخرنا في الرد على النواب كان بسبب الاستماع لوجهة نظرهم، خاصة ان منهم من وصف القضية كأنها مطالبة شعبية تمثل توجه العامة في الكويت.

وقال الفضل ان بعض الأخوة النواب استشهدوا باستشهادات وتديلات دستورية وجب علينا البحث والتقصي حتى نلم ونحيط بالموضوع من كل جوانبه لكي نرد عليهم الجواب الدستوري على الرغم من ان هذه الأمور ترجع للمختصين. وأكد الفضل ان رندا سيكون على عدة محاور منها دستورية تقديم النواب بهذا الطلب كما انه ان يتقدم بالمووضوع وانا لا اعتقد ان هذا الكلام صحيح.

وقال ان الاخوان يستشهدون بالدكتور عثمان عبدالملك ود.عادل الطبطبائي حيث كلاهما لا يتوانم مع كلام النواب ابدا.

تاريخ دستوري

وأشار إلى ان هذا الكلام يتصادم مع التاريخ الدستوري والسوابق التي لا تحدث في الكويت انما حدثت في بعض الدول التي تتخذ من دستور مشابه لدستور الكويت كحكم